جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

معهد العلمين للدراسات العليا

قسم القانون

الحوكمة المالية وأثرها في الحكم الرشيد

بحث دبلوم عالي يتقدم به الطالب

طه نعمة رشيد

الى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا وهو جزء من متطلبات نيل شهادة الدبلوم العالي في القانون العام / الانتخابات والحكم الرشيد

بإشراف

الأستاذ الدكتور

أحمد خلف حسين الدخيل

أستاذ المالية العامة والقانون المالي

كلية القانون / جامعة تكريت

١٤٤٥هـ **٢٠٢٤م**

بِسمِ أللهِ ٱلرَّحمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَخُونُواْ اللّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُواْ أَمَانَاتِكُمْ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾

صدق الله العظيم

(سورة الانفال / الآية / ٢٧)

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ، وبعد

فلا يسعني في هذا الموضع الا ان أتقدم بالشكر والعرفان اقراراً بالجميل الى كل من ساندنا في مسيرتنا العلمية وتقديم الدعم النفسي للوصول الهدف الاسمى في طلب العلم

الأستاذ الدكتور احمد خلف حسين الدخيل الجبوري أستاذ المالية العامة والتشريع المالي على قبوله الاشراف على البحث والذي لم يدخر جهدا في مساندة الباحث حتى وصلت الى هذا المستوى .

واتقدم بالشكر الجزيل لأساتذتي الافاضل أعضاء لجنة المناقشة الذين لم يبخلوا في بيان الملاحظات ونقاط الخلل في البحث ليظهر بالصورة الجلية وإصلاح ما بدر من خلل فالكمال لله وحده.

وأتقدم بالشكر الجزيل الى معهد العلمين للدراسات العليا متمثلة برئاستها وكوادرها التدريسية وأخص منهم السيد إبراهيم بحر العلوم وعمادة معهد العلمين متمثلة بالسيد العميد ومعاونيه والكادر التدريسي في المعهد وموظفيها وكذلك مؤسسة بحر العلوم الخيرية وكادرها الذين لم يدخروا جهداً في احتضان طلبة العلم ودعمهم في سبيل النهوض بالواقع العلمي لبلدنا الحبيب .

واتقدم بالشكر الجزيل الى وزارة المالية المتمثلة في معالي السيدة وزير المالية (طيف سامي محمد) والسيد وكيل الوزارة وكوادرها الداعمين لعملية التعليم وتدريب وتطوير الكوادر في سبيل العلم والعمل آملين من الله أن يسدد خطاهم .

واتقدم بالشكر الجزيل الى الدائرة الإدارية والمالية في وزارة المالية وقسم العقود فيها وكادره للدعم المستمر لمسيرتي العلمية وتطوير الموظفين للارتقاء بالواقع الوظيفي.

وأتقدم بالشكر والعرفان الى ديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة ودوائر الادعاء العام والبنك المركزي العراقي واقسام التدقيق الداخلي الذين همهم الحفاظ على المال العام والمصالح العامة للبلاد واشد على أيديهم في العمل من اجل اظهار العراق وتقدمة للأمام نحو إدارة جيدة وشفافية ونزاهة .

وأتقدم بالشكر الجزيل الى وزارة التخطيط المتمثلة بالسيد وزير التخطيط والسادة الوكلاء ودوائرها في دعمها المستمر للوزارات من تخطيط استراتيجي للمشاريع ومتابعتها للنهوض بواقع الاقتصاد العراقي .

واتقدم بالشكر والعرفان الى كوادر المكتبات التي تدعم مسيرة الطلبة في طلب العلم والتي قدمت يد العون لي كل من :

- مكتبة معهد العلمين للدراسات العليا
- المكتبة المركزية - جامعة بغداد
- المكتبة المركزية – الجامعة المستنصرية
- مكتبة كلية الحقوق - جامعة النهرين
- المكتبة المركزية – جامعة تكريت
- مكتبة العتبة الحسينية المقدسة
- مكتبة العتبة العلوية
- مكتبة كلية القانون - جامعة تكريت
- مكتبة كلية القانون - جامعة أربيل
- مكتبة كلية القانون - جامعة السليمانية
- مكتبة الإدارة والاقتصاد – جامعة بابل
- مكتبة الرافدين القانونية الالكترونية

وأتقدم بالشكر والعرفان الى السادة كل من الأساتذة (عادل سعدي محمود و سلام جهاد علي) الذين لم يدخروا جهداً للوقوف بجانبي في طلب العلم .

والى كل أصدقائي ممن ساعدني في إتمام بحثنا ومنهم (ذنون خالد و إبراهيم سداد وحسن خلف وعلي محمد واحمد الابراهيمي ورافع محمد) ومن لم تسعفني الذاكرة في أن اذكرهم في هذا المقام اشكر لكم جهودكم واسأل الله العلي القدير أن يوفقكم ...

الباحث

الإهداء

إلى /

- روح جدتي (رحمها الله)...
- والدي العزيز ...
- والدتي العزيزة ...
- أخوتي الأعزاء ...
- زوجتي العزيزة ...
- شهداء العراق الذين ضحَوا بأرواحهم الطاهرة في سبيل الوطن ...

...اهدي هذا الجهد المتواضع

الباحث

المستخلص

تمثل الحوكمة المالية أحد أهم وسائل التصدي لظاهرة الفساد المالي ، أذ يمثل تطبيقها اهم ركيزة ضد الفساد المالي وعلى وجه الخصوص إذا كانت مرتبطة بمؤسسات رقابية تعمل بصورة جيدة وعلى جميع المستويات (الرقابة الداخلية او الرقابة الخارجية) أفقية أو رأسية ، فضلاً عن التزام الإدارة بالمعايير الأخلاقية للوظيفة العامة والنزاهة والشفافية ويسندها في ذلك نظام رقابي داخلي فعال يعدّ الضامن الأساسي لمكافحة الفساد بوجوده ووجود آلية حازمة لمكافحة الفساد من مؤسسات قضائية وتنفيذية معنية بهذا الخصوص للحفاظ على المال العام وتحقيق أفضل النتائج من خلالها ، خصوصا وأن بلدنا العراق بحاجة ماسة جدا لمثل هكذا اجراءات أذ يمر حاليا في أزمة مالية حرجة وبلغ مستوى العجز المالي ارقاماً كبيرة ، وحيث أن الحوكمة المالية ليست هدفاً في حد ذاتها ، بل هي أداة لتحقيق النتائج والأهداف التي تسعى إليها جميع الجهات ذات العلاقة وهي بحاجة إلى مجموعة من المعايير والقواعد والقوانين المنظمة للأداء المؤسسي والممارسات التنفيذية التي تؤكد على أهمية الحفاظ على حقوق من لهم مصلحة إضافة الى المصلحة العامة وتحقيق الشفافية والحد من الفساد ، مثلها في ذلك مثل الحوكمة في الشركات الخاصة والقطاع الخاص لحماية أصولها وممتلكاتها وإدارة استثماراتها بكفاءة .

فهي يجب أن تكون موجودة في مؤسسات الدولة وهدفها هو الحفاظ على المال العام من خلال إخضاع نشاط الجهاز الحكومي لمجموعة من الآليات والقوانين والأنظمة والإجراءات التي تحقق الانضباط المؤسسي في الإدارة وذلك من خلال تحديد مسؤوليات وواجبات الموظفين في السلطة العليا والسلطة التنفيذية كما أصبح من الضروري أن تولي هيئات الرقابة العليا أهمية كبيرة عند ممارسة سلطاتها الرقابية على جوانب الحوكمة المالية في مؤسسات الدولة حيث تعزز ثقة المواطنين بالدولة ومؤسساتها من خلال تحقيق مبدأ المساءلة والشفافية ، والعمل على وضع جدول للتقييم الدوري لبيان مدى الالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات ، والعمل على توفير مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص ووضع وتنفيذ سياسات فعالة لمواجهة ومكافحة الخطر الوشيك للفساد والوقاية منه ، والمساعدة في استكمال بناء إطار عمل لمؤسسات الدولة والسعي الجاد لتطبيق آليات الحوكمة المالية على أرض الواقع ، ومن خلال البحث يجب معرفة الآثار التي ترتبها

الحوكمة المالية على الحكم الرشيد من عناصر ومتطلبات وآليات ومعرفة المعوقات ومحاولة تجنبها للوصول الى الغاية المبتغاة من هذا العمل الا وهي تحقيق الانتعاش الاقتصادي من خلال تفعيل الالتزام بمبادئ القانونية والشفافية والمساواة ووضع الخطط الاستراتيجية للتنمية المستدامة على المدى المتوسط والبعيد ومكافحة الفساد .

المحتويات

	الموضوع	الصفحة
	المقدمة	١
المبحث الأول	التعريف بالحوكمة المالية	٣
المطلب الاول	مفهوم الحوكمة المالية	٤
الفرع الأول	تعريف الحوكمة المالية	٤
الفرع الثاني	عناصر الحوكمة المالية	٧
الفرع الثالث	خصائص الحوكمة المالية	٢٢
المطلب الثاني	أساس الحوكمة المالية	٢٣
الفرع الأول	الاساس التاريخي للحوكمة المالية	٢٤
الفرع الثاني	الاساس الفلسفي للحوكمة المالية	٢٦
الفرع الثالث	الاساس القانوني للحوكمة المالية	٢٩
المبحث الثاني	أثر الحوكمة المالية في تحقيق الحكم الرشيد	٣١
المطلب الاول	أثر الحوكمة المالية في تحقيق عناصر وخصائص الحكم الرشيد	٣٢
الفرع الأول	أثر الحوكمة المالية في تحقيق عناصر الحكم الرشيد	٣٣
الفرع الثاني	أثر الحوكمة المالية في تحقيق خصائص الحكم الرشيد	٣٧
المطلب الثاني	أثر الحوكمة المالية في تحقيق مقومات ومتطلبات الحكم الرشيد	٤٠
الفرع الأول	أثر الحوكمة المالية في تحقيق مقومات الحكم الرشيد	٤٠
الفرع الثاني	أثر الحوكمة المالية في تحقيق متطلبات الحكم الرشيد	٥١
	الخاتمة	٥٦
	المصادر	٥٩
	Abstract	A